

Distr.
GENERAL

S/1995/952
17 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يورد هذا التقرير سردا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/1995/398).

٢ - حدد مجلس الأمن ولاية القوة بقراره ٣٥٠ (١٩٧٤) ثم مددها بقرارات لاحقة، آخرها القرار ٩٩٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد أجمل تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وظائف القوة ومبادئها التوجيهية، فضلا عن مهامها (S/11563، الفقرات ٨-١٠).

ثانيا - أنشطة القوة

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تمت مراعاة وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل - سوريا، ولم تقع حوادث وظلت منطقة العمليات هادئة.

٤ - واستمرت القوة في الإشراف على منطقة العمليات لضمان عدم نشر أي قوات عسكرية فيها. وتم تحقيق ذلك، كما في الماضي، عن طريق مواقع ومخافر ثابتة يشغلها أفراد على الدوام، ودوريات تعمل على فترات غير منتظمة ليلا ونهارا في مسارات محددة سلفا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مخافر أمامية مؤقتة وسيرت دوريات إضافية بين حين وآخر حسب الاقتضاء. كما واصلت القوة العمليات التي تجريها مرة كل أسبوعين لتفقد مستويات التسليح والقوات في منطقة التحديد. ورافق أفرقة التفقد ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، رفض كلا الطرفين دخول أفرقة التفتيش إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة.

٥ - واحتفظ قائد القوة وضباطه بعلاقات اتصال وثيقة مع ضباط الاتصال العسكريين في إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون كلا الطرفين مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير تسهيلات البريد وتسهيلات لمرور الأفراد عبر المنطقة الفاصلة. وقدم العلاج الطبي للسكان المحليين في حدود الإمكانيات المتاحة، عند الطلب.

ثالثا - المسائل التنظيمية

٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، كانت القوة تضم ٢٨ ٠ ١ من الأفراد العسكريين من بولندا وكندا والنمسا (٣٥٩، و ٤٦٣، و ٢١٦ فردا على التوالي)، فضلا عن ٤ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المنتدبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة مساعدة من ٨٤ من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين منطقة عمليات القوة وانتشارها.

٨ - وما زال الميجور جنرال جوهانز سي. كوسترز، من هولندا، قائدا للقوة.

رابعا - الجوانب المالية

٩ - كان مما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أنها أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات للقوة بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٥٨٣ ٦٧٧ ٢ دولار (صافيه ٥٩٤ ٠٠٠ ٢ دولار) شهريا لفترة ستة أشهر تمتد من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وسيتعين تدبير الاعتمادات المالية المناسبة من جانب الجمعية العامة في دورتها الخمسين للفترة التي تبدأ بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة بعد ذلك التاريخ.

١٠ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ٦٤,٦ مليون دولار. وببيلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلم ٢,٢ بليون دولار.

خامسا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٨ (١٩٧٣)

١١ - عندما قرر مجلس الأمن، بقراره ٩٩٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، أن يجدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، طلب مجلس الأمن أيضا من الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). كما

طلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

١٢ - وقد تناول تقريرني المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط (A/50/547) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٨٧/٤٩ ألف وباء المؤرخين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

سادساً - ملاحظات

١٣ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بصورة فعالة، بالتعاون من قبل الطرفين. وظلت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة، ولم تقع أي حوادث خطيرة.

١٤ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاءها كذلك، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن يبذل كل من يعنيه الأمر جهوداً دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٥ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. ولهذا، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٦ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أجد لزاماً علي أن أوجه الانتباه إلى النقص الخطير في تمويل القوة. وتبلغ الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حالياً نحو ٦٤,٦ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ، الذي يعادل ضعف الميزانية السنوية للقوة، أموالاً مستحقة للدول المساهمة بالقوات التي تشكل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة على الفور وبالكامل وتسديد جميع ما عليها من متأخرات.

١٧ - وختاماً، أود الإشادة بالميجور جنرال جوهانز سي. كوسترز وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. فقد أدوا بكفاءة وتفان الواجبات الهامة التي أسندها إليهم مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلّنين بالعمل في هذه القوة.

- - - - -